دور المفاوضات الدولية كأحد الطرق السلمية لحل المنازعات بين الدول

م . سمر عبدالله هويدي

كلية العلوم – جامعة المثنى

الكلمات المفتاحية: المفاوضات، النزاعات، الطرق السلمية.

الملخص:

تعتبر المفاوضات الدولية واحدة من اهم الطرق والوسائل السلمية لحل النزاعات التي تنشأ بين الدول لاسباب سياسية او اقتصادية، اذ تعتبر المفاوضات الدولية طريقة سلمية هدفها الاول احلال الامن والسلم الدوليين بدلاً من استخدام الحروب لحل المنازعات القائمة بين الدول والتي تذهب نتيجتها الى الاضرار بالانسان بالدرجة الاولى، وقد حاولنا في هذا البحث توضيح هذه الطريقة السلمية وبيان مدى فاعليتها على مستوى القانون الدولي بعد ان اشارت اليها واكدتها العديد من المواثيق الدولية ومنها ميثاق الامم المتحدة، حيث ساهمت المفاوضات الدولية في حل كثير من القضايا العالقة في المجتمع الدولي تجنباً لعدم تحولها الى حرب ونزاع مسلح بين الدول، ومن خلال ما نلاحظه في الوقت الحاضر من وجود العديد من الخلافات والنزاعات بين الدول لذا اصبح لزاماً على المنظمات الدولية ومنها منظمة الامم المتحدة ان تلزم الدول بضرورة حل نزاعاتها بالطرق السلمية ومنها طريقة المفاوضات الدولية بدلاً من استخدام الحرب كطريقة لحلها ، هذه الحرب التي من شأنها ان تساعد على احلال الدمار بسكان العالم ، لذا سنحاول في بحثنا هذا بيان دور المفاوضات الدولية كطريقة سلمية في حل النزاعات القائمة بين الدول .

المقدمة:

يزخر المجتمع الدولي بالعديد من النزاعات السياسية والاقتصادية بين الدول والتي تحتاج الى جهود حثيثة لانهاءها وبشكل سلمي لايهدد امن وسلامة شعوبها، فهناك العديد من الوسائل السلمية والتي تدعوا المنظمات العالمية الى استخدامها تجنباً لعدم تحول هذه النزاعات الى حرب بين الاطراف المتنازعة ، وفي مقدمة الطرق السلمية المستخدمة من قبل الدول في حل المنازعات القائمة بينهم هي

المفاوضات الدولية، والتي تعتبر طريقة تفاوض مباشرة بين الدول من اجل الوصول الى حل مرضي لجميع الاطراف ليكون بديلاً عن الحرب التي قد تقوم فيما بينهم في حالة عدم جنوحهم للطرق السلمية في حل المنازعات القائمة بينهم .

وتعتبر المفاوضات الدولية من الطرق السلمية المهمة والتي ظهرت في ظل الظروف المعاصرة التي مرت بها دول العالم في السنوات الاخيرة ، لما تحمله من اهمية كبيرة اثناء عمليات التفاوض في العلاقات الدولية من اجل تسوية الصراعات القائمة بين الدول ، كما وتعد المفاوضات الدولية هي مرحلة من مراحل ابرام معاهدات الصلح بين الدول المتنازعة من اجل تخفيف حدة الصراع بينهم ، وقد دعت كافة المواثيق العالمية والمنظمات الدولية الى ضرورة حل الصراعات القائمة بين الدول بالطرق السلمية تجنباً لاضرار الحرب وويلاتها والتي يكون الانسان اول المتضررين منها لما تتضمنه من انتهاكات لحقوقه الاساسية .

ونظراً لكون المفاوضات الدولية من المواضيع المهمة في الحياة المعاصرة على المستوى الدولي فقد ارتأينا في بحثنا هذا عرض اهمية ودور المفاوضات الدولية في حل المنازعات بين الدول

المبحث الاول: تعريف المفاوضات الدولية ومراحل اجراءها

من ضمن الوسائل العديدة التي توفرت في القانون الدولي والتي هدفها ايجاد حلول سياسية ودبلوماسية لحل النزاعات القائمة بين الدول هي طريقة المفاوضات الدولية، حيث تعتبر من ايسر الطرق في مباشرة موضوع النزاع بغية التوصل لافضل الحلول لحل الخلافات بين الدول ، وتتضمن المفاوضات قواعد واجراءات معينة ينبغي على الدول الالتزام بها واتباعها لغرض الوصول الى النتائج المبتغاة من عملية التفاوض، ولكي نتمكن من الاحاطة بموضوع دور المفاوضات الدولية في حل النزاعات بين الدول باعتبارها احد الطرق السلمية ، لابد لنا في البداية من التعريق بالمفاوضات الدولية وبيان صورها ، وكذلك توضيح اهم المراحل والاجراءات التي ينبغي على الدول الالتزام بها عند اتخاذها المفاوضات كطريقة سلمية لحل نزاع قائم بين دولتين او اكثر ، وسنتناول ذلك في مطلبين وفقاً لما يأتي :

المطلب الاول: تعريف وصور المفاوضات الدولية

سابقاً ظهر الكثير من الجدل القانوني والسياسي حول ماهية المفاوضات الدولية ودورها كطريقة سلمية بديلاً عن النزاعات المسلحة في حل الخلافات بين الدول، حيث ساهمت المفاوضات في ايجاد الحلول للعديد من القضايا التي واجهت

المجتمع الدولي وحالت دون وقوع حرب بين بعض من دول العالم ، وقد وضع فقهاء القانون الدولي عدة تعاريف للمفاوضات الدولية باعتبارها احد الطرق السلمية لحل الصراعات الدولية، كما ان للمفاوضات الدولية عدة صور تكون للدول حرية اختيار اي نوع منها عند اتباعها لطريق المفاوضات الدولية ، لذا سنحاول في هذا المطلب اعطاء نبذة عن تعريف المفاوضات الدولية واهم الصور التي تضمنتها المفاوضات الدولية عند حل النزاعات بين الدول من خلال الفرعيين التاليين :

الفرع الاول: التعريف بالمفاوضات الدولية

تعتبر المفاوضات الدولية من افضل الطرق السلمية في حل النزاعات التي تنشأ بين الدول لاسباب سياسية او اقتصادية او عند التعدي على سيادة دولة ما الامر الذي قد يدفع الدولة في بعض الاحيان الى رد الدولة المعتدية بالقوة لايقافها عما تقوم به من افعال وانتهاكات تجاهها، ولا يخفى ما لهذه النزاعات والحروب من اضرار كبيرة لكلا الطرفين وخاصة الاضرار المترتبة على سكان الدولتين ، لذا فان اللجوء للمفاوضات يعتبر من الحلول الدولية والانسانية والتي تسعى لها المنظمات الدولية كطريقة سلمية لحل النزاع القائم بين دولتين ، ومن اجل ايضاح مفهوم المفاوضات الدولية فقد ظهرت عدة تعاريف له حيث عرفها البعض على انها " تبادل وجهات النظر بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول الى تسوية للنزاع القائم بينهما "(1) .

كما عرفها البعض بانها " الاتصال المباشر بين دولتين او بين الدول المتنازعة بصورة مباشرة وتبادل الاراء فيما بينهم لغرض تسوية النزاع القائم عن طريق الاتفاق المباشر " (2) .

ويقصد بالمفاوضات الدولية ايظاً هي احدى الوسائل السلمية التي تتخذها الدول لغرض تنظيم علاقاتها الدولية ، حيث تلجأ اليها الدول ذات المصالح المتعارضة والمتباينة لغرض الوصول الى اتفاق من شأنه ان ينهي النزاع القائم بينهم ويؤدي الى تحقيق المصالح المشتركة لهم (3) .

كما تعتبر المفاوضات الدولية طريقة سلمية من خلال تبادل الحوارات والنقاشات والاراء بين اطراف النزاع دون ان يكون هناك اي تدخل من قبل دول اخرى، اذ ان اتساع نطاق الحوار بين عدة دول وتدخلها من خلال طرح وجهات نظرها قد يؤدي الى اتساع حجم النزاع دون تقليله ، فكلما اقتصر الحوار على الدول

المتنازعة استطاعت هذه الدول من الوصول الى افضل الحلول لايقاف النزاع بينهما ودون ان تكون هناك حاجة للجوء للقوة من اجل حل النزاعات بينهما(4) .

وهناك من وضح بأن المفاوضات الدولية هي طريقة سلمية يتم استخدامها من اجل تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية المتأزمة بين الدول والتي قد تتطور الى اندلاع الحرب فيما بينهم ، لذا تسعى الدول في كثير من الاحيان ومن اجل سلامة شعوبها الى اتخاذ هذه الطريقة كوسيلة حل بينها وبين الطرف الاخر لايجاد حل للنزاع القائم بينهم، وتعد المفاوضات تسوية سليمة يتم اجراءها بين الدول، اذ تقوم كل دولة بعرض اهدافها ومطالبها خلال المفاوضات وبعد ذلك تبدأ سلسلة اجراء المفاوضات من خلال الحوارات والنقاشات من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من مطاليب واهداف الدول والتي اعلنت عنها سابقاً، كما قد يقوم احد الاطراف او كلاهما خلال المفاوضات ومن اجل ايجاد تسوية وحل للنزاع القائم بتقديم بعض التنازلات وبشكل لا يؤثر على سيادتها وسلامة اراضيها من اجل الوصول الى تحقيق الامن والسلم الدوليين بينهما وتفادي وقوع حرب او اشتباكات مسلحة بين اطراف النزاع (5) .

وقد دعى ميثاق منظمة الامم المتحدة في مادته (33) الى اعتماد المفاوضات كطريقة سلمية في حل النزاعات القائمة بين الدول، اذ بين في الفقرة (1) من المادة اعلاه الى ضرورة قيام اطراف النزاع بالمحافظة على السلم والامن الدولي من خلال اللجوء للمفاوضة والوساطة والتحقق والتسوية القضائية او اللجوء للمنظمات الدولية والاقليمية او غيرها من الطرق السلمية الاخرى اذا كان من شأن الاستمرار بالنزاع الاضرار بأقاليم وشعوب الدول، كما دعى مجلس الامن في الفقرة (2) منه الى دعوة اطراف النزاع لتسوية النزاعات القائمة بينهم والتدخل من قبل المنظمة لايجاد حل بينهما من خلال استخدام احدى الطرق السلمية ومنها المفاوضات الدولية(6) .

وسمح الميثاق لاي دولة سواء كانت عضو في المنظمة او غير عضو فيها ان تنبه مجلس الامن الدولي الى قيام نزاع بينها وبين دولة اخرى اذا كان من شأن هذا النزاع ان يعرض السلم الدولي لاخطار كبيرة ، شريطة ان تقبل هذه الدولة مقدماً على الالتزامات الخاصة بالحلول السلمية التي نص عليها الميثاق(7) .

ولابد من الاشارة الى ان المفاوضات الدولية تساهم في كثير من الاحيان في احالة النزاعات التي تحدث بين الدول الى المحاكم الدولية كمحكمة العدل الدولية من اجل ايجاد حل للنزاع وانهاء الصراعات القائمة، وان الحاجة الى هذه

المفاوضات لا يشترط ان تكون قبل بداية النزاع ، فقد تبرز الحاجة اليها في اي مرحلة من مراحل النزاع بهدف انهاءه واحلال الامن والسلام الدوليين (8) .

الفرع الثاني: صور المفاوضات الدولية

هناك عدة صور للمفاوضات الدولية والتي تنوعت بتنوع انعقادها بين الدول، فعلى اثر الاتفاق الذي يتم بين الاطراف المتنازعة حول آلية اجراء المفاوضات الدولية يتحدد نوع هذه المفاوضات، لذا أرتأينا في بحثنا هذا ان نحدد اهم صور المفاوضات الدولية والتي يتم اجراءها من اجل انهاء النزاعات وبالطرق السلمية :

1- المفاوضات المباشرة وغير المباشرة :

ان من اسهل واسرع الطرق لحل النزاعات القائمة بين الدول هي المفاوضات المباشرة ، كونها تقوم اساساً على الاتصال واللقاء المباشر بين الدول المتنازعة وبحث جميع الابعاد التي تتعلق بخلافاتهم الدولية لغرض ايجاد حل للنزاع القائم بينهما من دون تدخل اي طرف اخر ، ويعتبر التفاوض المباشر هو طريقة اولية يتم اجراءها بين كلا الطرفين ، اذ يتم التفاوض من خلال ابداء كل دولة عن رغبتها الحقيقية في العمل على تسوية النزاعات القائمة فيما بينهما ، فالتفاوض اصلاً لايتم الا بموافقة كل الاطراف المتنازعة، حيث يقوم طرف ما بارسال دعوة رسمية الى الطرف الاخر ذاكراً فيه رغبته في حل النزاعات القائمة من خلال التفاوض المباشر ، وفي حالة موافقة الطرف الاخر يتعين عليه حينها ان يرسل اجابته بالموافقة على اجراء المفاوضات فيما بينهما ، ويتم اجراء المفاوضات المباشرة من خلال اللقاء المباشر بين الاطراف المفاوضين والذين يكونون متساويين في المراكز القانونية ، اذ ان اختلاف مراكز المفاوضين القانونية قد يؤدي الى ان تكون نتيجة المفاوضات هي سيطرة الطرف القوي في المركز على الطرف الضعيف (9) .

اما المفاضات غير المباشرة فتكون بين الدول المتنازعة ولكن ليس بصورة مباشرة وانما عن طريق طرف ثالث يتدخل لاجل تسوية النزاع ويكون وسيط بينهما، حيث يكون دور هذا الطرف هو نقل طلبات كل دولة الى الدولة الاخرى وما يتضمنه هذا الطلب من قيام كل طرف بعرض رغبته وشروطه لغرض حل النزاع (10).

وتلجأ الدول الى التفاوض غير المباشر وذلك اذا كانت العلاقات فيما بينها وبين الطرف الاخر مشحونة بالنزاعات السياسية او متوترة او قد تكون احياناً مقطوعة منذ سنوات طويلة بسبب النزاعات القائمة بينهما ، لذا يتم اللجوء الى

المفاوضات غير المباشرة من اجل نقل وجهة نظر كل طرف الى الطرف الاخر محاولةً منها الى ايجاد تسوية سياسية بينهما (11) .

2- المفاوضات الثنائية والجماعية:

قد تتحدد المفاوضات بين دولتين فقط او قد تكون بين عدة دول حيث يطلق على المفاوضات الاولى بالمفاوضات الثنائية والتي يكون فيها النزاع القائم بين دولتين، حيث يتم عقد المفاوضات بين هاتان الدولتان من قبل ممثليهما الرسميين والذين يتم اختيارهم وفق الاجراءات القانونية لكل دولة ، ويعتبر كل ممثل هو الناطق الرسمي لدولته ، وتجرى عادةً المفاوضات الثنائية بواسطة الدوائر السياسية (12)، ومثال على تلك المفاوضات ماتم عقده بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك سنة 1848 حول التفاوض على الحدود المشتركة بينهما ، وكذلك مفاوضات الصلح بين كل من فرنسا والمانيا عام 1771 وعام 1871 ، وعادةً ماتكون تلك المفاوضات سرية ومباشرة بين الطرفين ودون تدخل اي تأثيرات خارجية من دول اخرى (13) .

اما المفاوضات الجماعية او المتعددة الاطراف فيقصد بها المفاوضات التي تشترك فيها اكثر من دولة من اجل تسوية المنازعات الدولية وتجرى عادةً ضمن مؤتمر او اجتماع سياسي (14)، وهذه المفاوضات غالباً ما تكون حول الحدود الدولية المشتركة بين الدول الاطراف، وتتميز المفاوضات الجامعية بانها تكون اكثر تعقيداً من المفاوضات الثنائية وذلك كونها تتعلق بقضايا مختلفة ومتشابكة وعالقة بين اكثر من دولة ويحاول كل طرف هنا العمل على تحقيق اهدافه ومصالحه والتي قد تتناقض مع اهداف ومصالح الدول الاخرى الاطراف في التفاوض، لذلك تتميز هذه المفاوضات بتعدد الادوار والمهام التي قد تقع على ممثلي الدول المتفاوضة، اذ تبرز هنا مهارة كل دولة في ادارة عملية التفاوض والعمل على حل التعقيدات والمشاكل القائمة بينهم وبشكل لا يضر بالاطراف الاخرى، واحياناً قد تحاول دولة ما عرقلة المفاوضات اذا كانت نتيجة المفاوضات لا تخدم اهدافها ومصالحها ، ومنها المفاوضات التي جرت بين كل من الصين وروسيا ومنغوليا حول الحدود المشتركة بينهما والتي على اثرها تم ابرام اتفاقية الحدود بين الدول الاطراف في عام 1915 . (15)

3- المفاوضات العلنية والسرية :

قد تلجأ الدول الاطراف الى اجراء المفاوضات بصورة سرية لحل النزاع القائم بينهما، حيث تكون المفاوضات سرية ولا يعلم بها احد من اطراف المجتمع الدولي سوى الدول الاطراف صاحبة الشأن، ودون علم الرأي العام العالمي والدول الاخرى، وتحديد المفاوضات بالسرية يكون بناءً على رغبة الدول الاطراف وذلك لتجنب الرأي العام والاعلام العالمي لما قد يكون له احياناً من تأثير على سير المفاوضات بينهما وما قد يسببه من عرقلة للعملية التفاوضية، كما ان بعض الامور المتنازع عليها قد تتسم بالخصوصية والحساسية الشديدة مما يدفع بالدول الاطراف الى جعل التفاوض بينهما سرياً وذلك لمصلحة الاطراف المتنازعة، وقد تكون المفاوضات علنية ولكن مايدور خلالها من مباحثات ودراسات سرياً لا يطلع عليه الرأي العام حفاظاً على مصلحة الدول الاطراف، وفي بعض الحالات تكون المفاوضات برمتها سرية دون علم الدول الاخرى (16) .

اما المفاوضات العلنية فهي خلاف المفاوضات السرية اذ يتم اجراءها تحت انظار الرأي العام العالمي والدول والمنظمات العالمية، فمبدأ العلانية هنا يعني ان يكون المجتمع الدولي على علم بالمفاوضات الجارية بين الدول الاطراف صاحبة النزاع، وقد يخرج للاعلام ممثلي الاطراف المتفاوضة ليعلنوا عن مدى التقدم الذي وصلت اليه عملية التفاوض (17)، والعلانية هنا تتحدد منذ بداية عملية المفاوضات ومثال على ذلك المفاوضات الفلسطينية قبل وبعد اتفاقية اوسلو (18) .

المطلب الثاني: اجراء المفاوضات الدولية والتمييز بينها وبين الطرق السلمية الاخرى

تميزت المفاوضات الدولية بان لها مراحل معينة ينبغي على الدول الالتزام بها لغرض تحقيق الاهداف السياسية المرجوة منها، حيث تستخدم المفاوضات كأداة دولية في تنظيم العلاقات الخارجية بين الدول، وهذا التنظيم لكي يحقق هدفه لابد للدول من المرور بمراحل المفاوضات الدولية، كما ان المفاوضات تختلف عن بعض المفاهيم السلمية الاخرى والتي اشارت اليها المواثيق العالمية ، ولاجل تمييز المفاوضات عن غيرها من الطرق السلمية الاخرى وكذلك معرفة اهم المراحل والاجراءات التي تتضمنها المفاوضات الدولية، سنتناول في هذا المطلب مراحل اجراء المفاوضات الدولية والتمييز بينها وبين الطرق السلمية الاخرى كوسائل مهمة في حل النزاعات القائمة من خلال الفرعيين التاليين :

الفرع الاول: مراحل اجراء المفاوضات الدولية

تتحدد طرق اجراء المفاوضات الدولية وفق أليات متسلسلة محددة يتم الاتفاق عليها وفق القانون الدولي والتي يمكن ايجازها كما يلي :

1- مرحلة الدعوة لاجراء المفاوضات :

يتم في هذه المرحلة التمهيد للمفاوضات الدولية من خلال الدعوة الى عقد مفاوضات بين الدول المتنازعة بغية حل النزاع القائم بينهما للوصول الى تسوية مرضية لجميع الاطراف .

حيث يقوم احد الاطراف بأرسال دعوة الى الطرف الاخر والتي لها صلة بموضوع النزاع بغية التوصل الى صلح وتراضي بينهما تجنباً للدخول في نزاعات مسلحة، ويمكن في بعض الاحيان لطرف ثالث خارج موضوع النزاع ان يقوم بتوجيه دعوة الى الدول الاطراف في النزاع لغرض اجراء مفاوضات دولية وايجاد تسوية لصالح جميع الاطراف وهذا الطرف الثالث قد يكون دولة محايدة او منظمة دولية او اقليمية معترف بها من قبل اطراف النزاع (19)، كالمحاولة التي قام بها مجلس الامن الدولي في قراره رقم (1680) والصادر في 17 ايار من سنة 2006 حيث وجه فيه الدعوة الى كل من سوريا ولبنان لغرض اجراء مفاوضات بينهما وايجاد تسوية للمشاكل الحدودية القائمة بين كلا الدولتين (20) .

2- مرحلة البدء بالمفاوضات الدولية :

تبدأ هذه المرحلة بعد موافقة الطرف الاخر على اجراء المفاوضات الدولية بغية حل النزاعات القائمة بينهما بأحسن الطرق السلمية، حيث يتم في هذه المرحلة بعد قبول الدعوة بالتفاوض بالاجتماع من قبل ممثلي الدول الاطراف موضوع النزاع، حيث يتم اختيار مكان وزمان محددين من قبل الدول المتفاوضة لغرض عرض كافة المشاكل القائمة بينهما، ويبدأ حينها الاطراف المتفاوضين باجراء المناقشات والمحادثات حول موضوع النزاع من كافة الجوانب المتعلقة بالنزاع القانونية والسياسية والاقتصادية، حيث يبدي كل طرف رأيه بصورة شفهية او تحريرية من خلال كتب ومذكرات رسمية بين الطرفين وفي بعض الاحيان تستخدم الدول الاطراف كلا الطريقتان اذ يعود تقدير ذلك الامر لاتفاق الدول المتفاوضة(21) .

ويشترط في المفاوضات ان تبين الدولة الطرف بسند او كتاب تحدد فيه الشخص المفاوض الذي يعهد اليه القيام باجراء المفاوضات ممثلاً عن دولته وبصورة رسمية ، حيث يتم تزويد المفاوض بأوراق التفويض والتي يقوم بتقديمها عند بداية المفاوضات للطرف الاخر لاثبات صفته الرسمية في المفاوضات (22) .

وفي هذه المرحلة يحاول كل طرف ان يحصل على اكبر قدر ممكن من المزايا المرضية له وبشكل مقبول من قبل الاطراف الاخرى ، حيث يقدم كل طرف اقتراحه او طلبه للطرف الاخر ويرد الطرف الاخر عليه بالقبول او الرفض ، ومن الجدير بالذكر ان قبول الاقتراح او الطلب قد يتضمن بعض التنازلات من قبل الدول الاطراف وبشكل متبادل من قبلهما كأفضل حل ممكن قد يصلان اليه الدول المتفاوضة بغية الوصول الى حل للنزاع القائم (23) .

3- مرحلة انهاء المفاوضات :

بعد انتهاء مرحلة المناقشات وابداء الاراء بين الدول المتفاوضة وقيام كل طرف بتقديم الاقتراحات والحلول اللازمة لحل موضوع النزاع ، تصل حينها المفاوضات الى نهايتها بعد ان انتهت الدول المتفاوضة من المحادثات القائمة بينهما، ونهاية المفاوضات تكون اما فشل المفاوضات او نجاحها وتمكن الدول من التوصل الى حل مرضي لجميع الاطراف المتفاوضة ، وفي حالة نجاح المفاوضات تقوم الدول المتفاوضة باصدار بيان مشترك بينهما توقع عليه كافة الدول الاطراف في التفاوض، حيث يتضمن البيان الشروط والبنود التي تم الاتفاق عليها لحل النزاع القائم والذي من شأنه ان يكون ملزماً لكلا الاطراف المتفاوضة ، وتخول الدولة الممثل بالتفويض بالتوقيع على بيان او مذكرة التفاوض ليعرضه لاحقاً على السلطة المختصة في دولته. اما في حالة فشل المفاوضات فحينها تصدر الدول الاطراف بيان بصورة مشتركة او منفردة توضح فيه فشلها في التوصل الى تسوية مع الدول المتفاوضة بغية حل النزاع القائم بينهما (24) .

الفرع الثاني: التمييز بين المفاوضات الدولية والطرق السلمية الاخرى

تختلف الطرق السلمية المستخدمة لحل المنازعات بناءً على رغبة الدول المتنازعة صاحبة الشأن، حيث ألزم ميثاق الامم المتحدة الدول الاطراف ان تعمل على حل النزاع بأحد الطرق السلمية كون استمراره قد يعرض السلم والامن الدوليين للخطر ، واشار الميثاق في المادة (33) الفقرة (1) منه الى عدد من الطرق السلمية والتي تستطيع الدول اللجوء اليها لحل نزاعاتها مع الدول الاخرى ومنها التحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية حيث ان للدول الحرية المطلقة في اختيار احد الطرق السلمية لحل نزاعاتها، كما اشارت المادة اعلاه الى امكانية لجوء الدول المتنازعة في حال قصور الطرق السلمية اعلاه الى الوكالات والمنظمات العالمية والاقليمية كطرف ثالث لحل النزاع القائم (25) ، فضلا عن

طريق المفاوضات الدولية مدار بحثنا هذا ، لذا سنحاول في هذا الفرع التمييز بين الطرق السلمية الاخرى والتي نص عليها ميثاق الامم المتحدة والتي يمكن استخدامها لحل النزاعات القائمة بين الدول :

1- التحقيق:

ان اختيار احد الطرق السلمية يتوقف على شكل النزاع القائم بين الدول، فقد يكون اساس النزاع الدولي واقعة معينة حدثت بين دولتين ، فهنا يتم اللجوء الى التحقيق كوسيلة لحل النزاع من خلال قيام كلا الدولتين وبالاتفاق بتعيين لجنة دولية تتولى عملية التحقيق في موضوع الواقعة المتنازع عليها عن طريق حصر وفحص كافة الامور المتعلقة بموضوع الواقعة، حيث تقدم الدولتان كافة الاوليات والاوراق والكتب الرسمية الخاصة بموضوع النزاع الى اللجنة المعنية لكي تتمكن اللجنة من الاحاطة بالموضوع من كافة جوانبه ، وبعدها تبدأ اللجنة سلسلة من التحقيقات والتحريات لبيان حقيقة النزاع القائم (26) ، كلجنة التحقيق الخاصة المشكلة من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة من اجل دراسة القضية الفلسطينية في 15 ايار 1947(27) .

2- الوساطة :

ويقصد بها موافقة الدول محل النزاع على السماح لدولة اخرى لاتكون طرفاً في النزاع ان تدخل كوسيط لتعمل على تقارب وجهات النظر بين الطرفين وهدفها السعي بكافة الوسائل والطرق على حل النزاع القائم بين الاطراف المتنازعة، حيث تحاول هذه الدولة (الطرف الثالث) وبكافة جهودها للوصول الى تسوية مرضية لجميع الاطراف ، ويشترك الطرف الثالث في كافة المفاوضات والمناقشات والتي يتم اجراءها بين الاطراف المتنازعة لغرض تقديم اقتراحاتها والتي هدفها ايجاد حل للنزاع القائم ، ومن الجدير بالذكر فان الوساطة وباعتبارها طريقة سلمية لحل النزاعات بين الدول لاتعتبر ملزمة للدول الاطراف، حيث ان الدول المتنازعة لايوجد عليها اي التزام بأدخال طرف ثالث بينهما، ولكن نرى ان اتفاقيات لاهاي لسنة 1899 – 1907 دعت الدول الى الالتجاء للوساطة لحل النزاع القائم بينهم (28) ، ومقابل ذلك فأن الوساطة تعتبر ملزمة للدول في حالة وجود اتفاق خاص بينهما ينص على التزامها باللجوء للوساطة في حالة نشوب اي نزاع فيما بينهما (29) .

3- التوفيق :

ومن الطرق السلمية الاخرى لحل المنازعات هي طريقة التوفيق، حيث تشكل لجان خاصة تسعى بلجان التوفيق تكون مهمتها الاساسية هي التوفيق بين الدول والعمل على ايجاد تسوية مرضية للنزاع القائم بينهم، حيث تعمل هذه اللجان على طرح كافة المواضيع والتي لها علاقة بموضوع النزاع سواء كانت المواضيع متعلقة بالامور القانونية او السياسية او الاقتصادية اذا كان من شأن ذلك الوصول الى حل ينال رضى جميع الاطراف، وتسعى هذه اللجان في عملها الى مراعاة مصالح الاطراف المتنازعة حتى وان ادى الامر الى الانحراف قليلاً عن بعض الاعتبارات القانونية المحددة في القانون الدولي وذلك للحفاظ على الامن والسلم الدوليين والعمل بشتى الوسائل لمنع اقامة نزاع مسلح بينهم ، علماً ان لجان التوفيق دائماً تكون من الدول المحايدة للدول محل النزاع لكي يكون رأيها محايداً لكلا الاطراف وتشكل من عدة شخصيات مهمة في المجتمع الدولي ومن شأنها ان تحوز على ثقة الدول المتنازعة (30)، وقد تم العمل بلجان التوفيق بعد الحرب العالمية الاولى، ومنها معاهدات لوكارنو لعام 1925 وميثاق التحكيم لعام 1928(31) .

4- التحكيم:

يعتبر التحكيم من الطرق القضائية الدولية المستخدمة لحل النزاعات بين الدول، فالطرق السلمية الانفة الذكر والتي تكلمنا عنها لاحقاً (الوساطة والتحقيق والتوفيق والمفاوضات) تعتبر طرق دبلوماسية وسياسية تستخدمها الدول وبكامل ارادتها لحل النزاع القائم بينها وبين دول اخرى ، الا انه في حالة عجز الدول عن حل النزاعات بالطرق السلمية الدبلوماسية فيما بينهما، فحينها يتم استخدام الطرق القضائية ومنها اللجوء للتحكيم الدولي ، وتلجأ الدول المتنازعة الى هذه الطريقة باعتبارها من طرق تسوية المنازعات الدولية وفق القانون الدولي العام، حيث يكون التحكيم دولياً على اعتبار ان جميع الاطراف دولاً تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة(32) .

والتحكيم هنا كوسيلة لحل المنازعات تستند الى القانون في تسوية الخلاف القائم بين الدول، حيث تتفق الاطراف المتنازعة على عرض موضوع النزاع امام التحكيم او القضاء الدولي، اذ يتوقف عرض النزاع على ارادة الدول المتنازعة، ويعرض النزاع وبعد اتفاق الدول على ذلك امام محاكم التحكيم الدولية والتي تشكل اساساً لهذا الغرض، وتنتهي محكمة التحكيم عند انتهاء القضية محل النزاع

والتي تشكلت المحكمة من اجلها، اذ تتميز هذه المحاكم بانها محاكم ذات تحكيم خاص تشكل لاجل موضوع معين وتنتهي بأنقضاء الموضوع (33) .

ومن الجدير بالذكر ان الحكم الصادر من محاكم التحكيم يكون ملزماً لجميع الاطراف المتنازعة ومنها قرار محكمة التحكيم الصادر بشأن النزاع القائم بين مصر واسرائيل حول قضية طابا، والتي تشكلت لاجل حل النزاع القائم بينهما (34) .

5- التسوية القضائية:

على الرغم من ان التحكيم والتسوية القضائية كلاهما يعتمدان على تطبيق القانون الدولي الا انهما يختلفان بعدة امور منها ان محاكم التحكيم تتشكل بناءً على اختيار الدول المتنازعة، اما القضاء فيكون امام محاكم دولية قد شكلت اساساً في وقت سابق لحل النزاعات الدولية وتضم ضمن تشكيلها قضاة قانونيين، كما ان محاكم التحكيم تنتهي بانتهاء موضوع النزاع المشكلة لاجله ، اما محاكم القضاء فتبقى قائمة وموجودة حتى بعد انتهاء موضوع النزاع كونها محكمة قضائية وشكلت اساساً لحل المنازعات الدولية (35) .

وتلجأ الدول لهذه الطريقة بالاتفاق فيما بينهما على عرض النزاع امام محكمة دولية للوصول الى تسوية قضائية وهذا ما اشارت اليه محكمة العدل الدولية في قرارها الصادر بشأن قضية مضيق كورفو في عام 1947، حيث اوضحت بان اختصاص المحكمة يعتمد بالدرجة الاساس على موافقة الاطراف المتنازعة (36) ، ويكون قرار المحكمة ملزماً لكلا الاطراف المتنازعة ، وقد لعبت محكمة العدل الدولية دور مهم في ايجاد حل للعديد من المنازعات الدولية (37) .

المبحث الثاني: اهمية المفاوضات الدولية واسباب نجاحها وفشلها في حل النزاعات بين الدول:

تلجأ العديد من الدول الى بعض الطرق السلمية والدبلوماسية لغرض تسوية خلافاتها القائمة بينها وبين دولة ما وبطريقة سلمية لا تلحق ضرراً بأي من الطرفين ، ومن هذه الطرق السلمية هي المفاوضات الدولية والتي تهدف الى تقريب وجهات النظر المختلفة بين الدول المتنازعة ومحاولة ايجاد افضل الحلول المرضية لكلا الاطراف، لذا سنحاول في هذا المبحث بيان اهمية ودور المفاوضات الدولية كطريقة سلمية في حل العديد من النزاعات بين الدول، وكذلك بيان دور اهم الاتفاقيات والمواثيق العالمية والتي اوضحت اهمية هذه الطريقة وضرورة اتباعها لحل النزاعات القائمة بين الدول وذلك من خلال مطلبين :

المطلب الاول: دور المفاوضات الدولية في حل النزاعات بين الدول

قديماً كانت المفاوضات الدولية هي الطريقة الوحيدة التي تلجأ اليها الدول من اجل فض نزاعاتها الدولية ولغاية القرن العشرين، بعد ذلك ظهرت عدة وسائل وطرق دبلوماسية نالت اهمية ونجاحاً في المجتمع الدولي، ولكن بالرغم من ذلك فان طريقة المفاوضات الدولية احتفظت بمكانتها المهمة في القانون الدولي من خلال دورها واهميتها الكبيرة في حل الكثير من النزاعات بين عدد من الدول، وكذلك باعتبارها طريقة تفاوض مباشرة بين الدول المتنازعة والتي تساعد على التفاهم المتبادل بينهم، ومن اجل بيان دور المفاوضات الدولية في حل النزاعات بين الدول سنقوم بتوضيح ذلك في الفرعيين التاليين :

الفرع الاول: اهمية المفاوضات الدولية في حل النزاعات بين الدول

لعبت المفاوضات الدولية باعتبارها احد الطرق السلمية لحل المنازعات دوراً كبيراً في ايجاد الحلول المناسبة للكثير من النزاعات السياسية بين الدول والتي ربما لو تركت لتحولت الى حرب ونزاع مسلح بين الاطراف المتنازعة، لذا ألت الدول على نفسها بالسير نحو طريق يجنبها ايقاع الحرب ومايتبع ذلك من اضرار اقتصادية كبيرة تصيب الدولة حيث ان المتضرر الاول من هذه الحروب هو الانسان ، لاجل ذلك دعا ميثاق الامم المتحدة في المادة (1) منه على ضرورة العمل الدؤوب لاجل حفظ السلم والامن الدوليين واتخاذ كافة التدابير والاجراءات لمنع قيام نزاع مسلح والذي يؤدي بدوره الى الاخلال بالسلم والامن الدولي والذي يعتبر من اهم مقاصد منظمة الامم المتحدة والتي تشكلت لاجلها (38) .

كما اشار الميثاق في مادته (33) الى ضرورة ألتجاء الدول الى الطرق السلمية لحل النزاعات ومنها طريق المفاوضات الدولية، والذي تلجأ اليه الدول من خلال التفاوض فيما بينها لاجل الوصول الى تسوية مرضية لجميع اطراف النزاع، كما يحق لمجلس الامن ان يدعو الدول الاطراف الى الجنوح للمفاوضات الدولية اذا رأى ان نتيجة توتر سياسي ما قد يذهب بالدول الى نزاع مسلح وحرب مستمرة بينهما، وتلافياً لذلك يعمل على دعوتهم الى مائدة المفاوضات الدولية (39) .

وان مسألة اللجوء للمفاوضات الدولية تتوقف على موافقة الدولة المعنية بموضوع النزاع ايا كان هذا النزاع صغير ام كبير يشكل خطورة او لا يشكل على الدول الاطراف، اذ بإمكان اي دولة سواء كانت عضو او غير عضو في المنظمة ان تبلغ مجلس الامن او الجمعية العامة بالنزاع الواقع تمهيداً لاجراء مفاوضات مع

الطرف الاخر من اجل حل هذا النزاع على شرط ان يقبل الطرف الاخر مقدماً اللجوء للطرق السلمية (40).

ولهذه المفاوضات دور واهمية كبيرة في حل العديد من النزاعات السياسية بين الدول وتجنب ويلات الحروب التي تقع على شعوبها ، فمن شأنها ان تساعد على حل العديد من المشاكل القائمة بين الدول، وتعمل على ايجاد ترابط قوي بين اعضاء المجتمع الدولي، فنتيجة لتطور المجتمعات الدولية ظهرت العديد من المواضيع والتي كانت سبباً في اثارة الكثير من الخلافات السياسية بين الدول، ولاجل تجنب الدخول الى مرحلة الحرب لذا نرى ان الكثير من الدول تسعى ومن اجل المحافظة على شعوبها واراضيها الى الالتجاء للحلول السلمية، حيث ان اللجوء للمفاوضات يؤدي الى خلق مناخ مستقر وهادىء بين الاطراف المتنازعة، اذ تعتبر هذه الوسيلة هي طريقة مباشرة للالتقاء والمواجهة بين الدول من خلال قيام كل طرف بعرض حلوله لموضوع النزاع ، فالمفاوضات الدولية تتميز بان الاطراف المتنازعة هي من تضع بنود الاتفاق المبرم بينهما من دون تدخل اي طرف اخر(41) .

وقد بينا سابقاً ان اللجوء للمفاوضات الدولية يكون بناءً على موافقة الدول الاطراف، وهذا يعني ان الامر اختياري متروك لحرية الدول المتنازعة اذا كان النزاع في بدايته، ولكن البعض يرى انه في حالة تطور النزاع الى حرب بين الدولتين بشكل يهدد السلم والامن الدوليين فهنا يكون الالتجاء للمفاوضات امر اجباري على الاطراف المتنازعة كون استمرار النزاع يخالف ما نصت عليه المادة (33) من ميثاق المنظمة وبما يشكل تهديد للسلم والامن الخاص بالدول المتنازعة(42) .

ومن اهمية المفاوضات ايضاً انها تعمل على سرعة حل النزاعات القائمة وبشكل ودي بين الاطراف المتنازعة لاجل تهدئة الموضوع بين الدول والعمل على اعادة العلاقات الطبيعية كما كانت سابقاً دون اي توتر سياسي بينها، ولكن ذلك لا يعني ان انجاز المفاوضات مرتبط بوقت او زمن محدد اذ ان بعض المفاوضات قد لا تستغرق وقتاً طويلاً، ففي غضون ايام معدودة يتم انهاء المفاوضات سواء كان ذلك الانهاء مرضي ام غير مرضي للاطراف المتنازعة، كما نلاحظ ان البعض الاخر من المفاوضات قد يستغرق عدة اشهر او سنين في بعض الاحيان وذلك نتيجة صعوبة النزاع القائم بينهم (43) .

ونلاحظ ان الدول قد اصبحت اليوم بحاجة للمفاوضات الدولية بشكل اكبر مما عليه سابقاً وذلك نتيجة تطور المصالح المشتركة بينهما مما قد يؤدي نشوب

نـزاع او خـلاف حـول مسـألة معينـة الى الاضـرار بمصـالحهما المشـتركة وبالتـالي الاضـرار باوضـاعها الاقتصـادية بشـكل عـام ، ورغبـة مـن الـدول في ايجـاد سـبل تعـاون بينهمـا لـذا تجـنح الى هـذه الطريقـة السـلمية لحـل الخلافـات القائمـة بينهـا وبـين هـذه الـدول، حيـث تعتبـر هـذه المصـالح حـافز للـدول مـن اجـل ابـرام اتفاقيـات ومفاوضـات فيمـا بينهمـا وبدايـة للتعـاون بـين الاطـراف المتنازعـة ليحـل السـلام محـل الخلافـات القائمـة، وتحـاول الـدول ان تكـون هـذه المفاوضـات مرنـة لكـلا الطـرفين وبمـا يحقـق مصـلحة كافـة الاطـراف دون الاضـرار بمصـالح الطـرف الاخـر ، الـذي يـؤدي بنهايـة الامـر الى نجـاح المفاوضات وانشاء علاقات قوية وتعاون دولي بين جميع الاطراف (44) .

الفـرع الثـاني: التطبيقـات العمليـة لـدور المفاوضـات الدوليـة في حـل النزاعـات بـين الدول

لقـد كـان للمفاوضـات الدوليـة الـدور الاكبـر في حـل العديـد مـن المنازعـات السياسـية والتي قامـت سـابقاً بـين الـدول، اذ سـاعدت على خلـق جـو مـن الهـدوء والاسـتقرار لاجـل حـل المشـاكل العالقـة بـين الاطـراف المتنازعـة، ومـن الجـدير بالـذكر ان للمفاوضـات الدوليـة تطبيقـات عديـدة على المسـتوى الـدولي وسـاعدت على حـل ازمـات سياسـية كثيـرة منهـا المفاوضـات التي اجراهـا العـراق مـع منظمـة الامـم المتحـدة والتي عرفـت باتفاقيـة الـنفط مقابـل الغـذاء والـدواء والتي سـاعدت على حـل ازمـة اقتصـادية شـديدة وحصـار اقتصـادي فرضـته المنظمـة كنـوع مـن انـواع العقوبـات على العـراق نتيجـة لمخالفتـه لميثـاق منظمـة الامـم المتحـدة (45)، ولاجـل ايجـاد حـل للمشـكلة الاقتصـادية والحالـة المعيشـية السـيئة التي وصـل اليهـا الشـعب العراقي ، توصـل الطرفـان بعـد مفاوضـات عديـدة الى السـماح للعـراق بـان يبيـع جـزءاً مـن حصـته النفطيـة مقابـل شـراء المـواد الغذائيـة والادويـة والمـواد الضـرورية للاسـتخدام المعيشـي فقـط ووفـق رقابـة شـديدة مـن قبـل منظمـة الامـم المتحـدة ، وتمخـض هـذا الاتفـاق الى توقيـع مـذكرة التفـاهم بتـاريخ 20 مـايو لعـام 1996 وبعـد مفاوضـات متواصـلة بـين الطـرفين والتي اوضـحت الاليـة الكاملـة لتنفيـذ المـذكرة الموقعـة بينهمـا، حيـث تعتبـر هـذه المـذكرة مـن نتـائج المفاوضـات الدوليـة باعتبارهـا طريقـة سـلمية لحـل المشـاكل العالقة بين الدول ولحماية مصالح شعوبها (46) .

والمفاوضـات التي جـرت بـين كـل مـن فرنسـا والجزائـر والتي عرفـت بمفاوضـات ايفيـان وكـان هـدفها هـو السـعي لحـل النزاع المسـلح القـائم بـين كـل مـن فرنسـا والجزائـر ، حيـث اوضـحت فرنسـا رغبتهـا في انهـاء النـزاع السياسـي بينهمـا ، تلـى ذلـك البـدء

بسلسلة من المفاوضات الدولية بين ممثلي الطرفين تمهيداً لوقف اطلاق النار، حيث توالت اللقاءات والمناقشات بين كلا الدولتين لتتمخض المفاوضات الدولية عن توقيع اتفاقية وقف اطلاق النار بين الاطراف المتنازعة بتاريخ 18 مارس من عام 1962 حيث اعتبر هذا التاريخ عيداً ونصراً للشعب الجزائري (47) .

كذلك المفاوضات الدولية التي جرت بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة اليمن والخاصة بحل النزاع القائم بينهما والمتعلق بتعيين الحدود البرية بين البلدين ، حيث جرت عدة مفاوضات بين الطرفين من خلال وزراء خارجية كلا الدولتين لتنتهي المفاوضات الى عقد اتفاقية جدة عام 2000 ، والتي عملت على تعيين الحدود بين الدولتين وانهاء النزاع القائم بينهما بطريقة سلمية .

ولا يغيب عن انظارنا الاتفاق الاطاري والذي يعتبر النموذج الاحدث للمفاوضات الدولية والتي جرت بشأن برنامج ايران النووي ، اذ كانت المفاوضات بين وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي اضافة لالمانيا من جهة ووزير خارجية ايران من جهة اخرى، حيث بدأت المفاوضات بين جميع الاطراف بتاريخ 2 ابريل من عام 2005 لتنتهي باتفاق مشترك حول برنامج ايران النووي والذي سمي بالاتفاق الاطاري في عام 2013، والذي سُمح من خلاله لايران بقيامها بأعمال تخصيب اليورانيوم ولكن بنسب وشروط يتم تحديدها وفق الاتفاق الاطاري مقابل رفع العقوبات التي فرضت سابقاً عليها من قبل مجلس الامن الدولي (48) ، لتشكل هنا المفاوضات دوراً كبيراً في انهاء النزاع القائم بين هذه الدول الكبرى دون الانجرار وراء نزاع مسلح من شأنه ان يطال العديد من شعوب العالم ويؤدي الى كوارث انسانية .

كما برز دور المفاوضات الدولية في العمل على تفعيل اتفاقية التعاون الامني والاقتصادي بين كل من السعودية وايران بعد سنوات على توقفها وقطع العلاقة بينهما ، اذ اتفق كل من الجانبان من خلال بيان مشترك صدر في 6 نيسان من عام 2023 اشارا فيه الى تعاونهما من اجل تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة وبما يخدم مصلحة شعوبها ، وجاء هذا الاتفاق والذي جرى بتاريخ 10 اذار 2023 بعد جولة طويلة من المباحثات والمفاوضات والتي جرت بين الطرفين وبوساطة من قبل دولة الصين (49) .

المطلب الثاني: دور الاتفاقيات والمنظمات في المفاوضات الدولية

من اجل تحقيق السلم والامن الدوليين سعت العديد من المنظمات الدولية والاقليمية من خلال مواثيقها وقراراتها وكذلك الاتفاقيات التي عقدتها الى الاشارة في موادها الى اللجوء للمفاوضات الدولية كطريقة سلمية لحل النزاعات الناشئة بين الدول ، كما بينت الاليات المتبعة من قبل الدول لغرض نجاح هذه المفاوضات، اذ في كثير من الاحيان قد تفشل المفاوضات في تحقيق اهدافها التي تشكلت من اجلها وذلك لعدم وجود تعاون وتوافق بين الاطراف المتنازعة ، لذا سنحاول في هذا المطلب توضيح دور الاتفاقيات والمنظمات الدولية في الاشارة لهذه الطريقة السلمية، وكذلك نشير الى اسباب نجاح وفشل هذه المفاوضات من خلال الفرعيين التاليين :

الفرع الاول: دور الاتفاقيات والمنظمات الدولية في حل المنازعات بالطرق السلمية

ساعدت الكثير من الاتفاقيات والمنظمات الدولية على تفعيل مبدأ حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ايا كان نوعها ومنها طريقة المفاوضات الدولية مدار بحثنا هذا، اذ دعت في نصوص اتفاقياتها الى ضرورة ان تُحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية كون استمرارها قد يؤدي الى تهديد السلم والامن الدوليين، فقد اشار ميثاق منظمة الامم المتحدة في المادة (33) منه الى دعوة الدول لحل النزاعات القائمة بينهم سواء كان ذلك بطلب من الدولة نفسها او من قبل المنظمة(50) .

وللمنظمات الدولية في كثير من الاحيان القدرة على تنظيم القواعد بين الدول الاعضاء لغرض تسوية النزاعات القائمة بينهم، حيث تتولى ادارة الامور وبشكل محكم دون ان يتطور النزاع الى حرب بين الطرفين، فنلاحظ ان منظمة الامم المتحدة ألزمت الدول بضرورة الالتجاء للطرق السلمية لحل النزاعات الدولية وتركت للدول اختيار الطريقة المناسبة لحل النزاع ، وقد خول الميثاق مجلس الامن باصدار قراره بأيقاف الحرب بين الطرفين في حالة عدم قيام طرف ما بحل نزاعاته بالطرق السلمية الامر الذي يؤدي الى اشعال فتيلة الحرب بين الاطراف وزعزعة السلم والامن الدوليين ، كالقرار الذي اصدرته المنظمة بوقف القتال في لبنان على اثر الاحتلال الاسرائيلي لها في عام 1981(51) .

كما تقوم المنظمات الاقليمية بدورها في حل المنازعات القائمة بين اعضاءها متى مارأت ان هذه المنازعات قد تهدد السلم والامن الدوليين الذين دعا الى

تحقيقهما ميثاق منظمة الامم المتحدة، حيث اشارت المادة (52) من الميثاق الى تخويل المنظمات الوكالات الاقليمية في حل النزاعات القائمة بين اعضاءها بالطرق السلمية وبشكل لايهدد السلم والامن الدولي ، ولكن هذه الصلاحية لاتمنح المنظمات الاقليمية حق اصدار قرار بالتدخل العسكري لوقف الحرب القائمة بين اعضاءها الا بموجب قرار صادر من مجلس الامن الدولي (52) .

وعلى ضوء ماذكر في المادة (52) في اعلاه، فقد اشار ميثاق منظمة الدول الامريكية الى ضرورة حل النزاعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية ومنها طريقة المفاوضات الدولية، حيث تتولى المنظمة ادارة الاجراءات السلمية بغية التوصل الى تسوية مرضية بين الاعضاء اطراف النزاع دون ان يؤثر ذلك على امن وسلام شعوبها(53) .

كما اشار ميثاق جامعة الدول العربية في المادة (5) منه بعدم اللجوء للحرب لانهاء النزاعات بين الدول الاعضاء ، بل يجب استخدام الطرق السلمية في حل الخلافات القائمة بين دول المجلس ، حيث ان قرار مجلس الجامعة يكون ملزماً ونافذاً تجاه اعضاءه متى مالجأت الدول المتنازعة لمجلس الجامعة لحل النزاعات القائمة بينهما (54) .

ولكننا نرى ضعف تطبيق المادة (5) المذكورة في ميثاق جامعة الدول العربية، وذلك يأتي من ضعف دور الجامعة العربية وتأثيرها على الدول الاعضاء، حيث لم تلتزم العديد من الدول بالقرارات الصادرة من مجلس الجامعة والخاصة باتباع الطرق السلمية لحل المنازعات بين الدول ، ففي النزاع الحدودي الذي نشأ بين كل من قطر والبحرين لم تتدخل الجامعة الا بعد ان وصل النزاع لذروته، حيث اعلنت الجامعة العربية من خلال الامين العام لها استعدادها للتوسط وحل النزاع القائم بين الطرفين من اجل ايجاد تسوية مرضية لجميع الاطراف، الا ان محاولة الجامعة لحل النزاع قد فشلت وذلك لعدم ألتزام الاطراف المتنازعة بتطبيق المادة (5) اعلاه من ميثاق الجامعة، وهذا الموقف انما يدل على ضعف موقف الجامعة تجاه النزاعات الحاصة بين الدول العربية (55)، لذا يقتضي التنويه بضرورة تفعيل دور الجامعة العربية باعتبارها منظمة اقليمية وتعزيز موقفها تجاه النزاعات القائمة بين الدول العربية والوقوف على اسباب فشل دور الجامعة ومنذ سنوات طويلة في تحقيق اهدافها .

كما ان للاتفاقيات الدولية الدور الكبير في الزام الدول بحل منازعاتها من خلال الطرق السلمية وبشكل لايهدد السلام العالمي ، فقد اشارت الاتفاقيات في موادها الى استخدام المفاوضات الدولية كطريقة سلمية لحل المنازعات القائمة بينها ، حيث تتم هذه المفاوضات بارادتها الحقيقية طبقاً لمبدأ حسن النية من اجل الوصول الى تسوية مرضية لجميع اطراف النزاع (56) .

وقد حرصت اتفاقيات جنيف الاربعة الى الاشارة الى ضرورة حل تلك المنازعات بالطرق السلمية، اذ اشارت الاتفاقية الاولى في مادتها (6) الى امكانية قيام الاطراف المتعاقدة بتولي عقد اتفاقيات فيما بينها بشأن حل النزاع القائم وفقاً للطريقة التي تراها مناسبة لها وبشكل لايؤثر على سلامة شعبها واراضيها بغية تحقيق السلم والامن الدوليين (57)، كما اشارت المادة (7) من اتفاقية جنيف الرابعة الى نفس الامر اعلاه (58).

واشارت اتفاقية لاهاي ايضاً الى ضرورة اللجوء الى الطرق السلمية لحل النزاعات القائمة وتهدئة المواقف القاضية بين الدول، حيث ذكرت في المادة (8) منها الى انه في حالة قيام خلاف بين طرفين او اكثر وبشكل يهدد امن وسلامة المجتمع الدولي ، يجب على الدول المتنازعة ان تختار احد الطرق السلمية لفض المنازعات القائمة بينهما ، ومنها طريقة المفاوضات الدولية من خلال اتفاقها على طريقة اتصال مباشر بينها لعرض موضوع النزاع والعمل باقصى حد ممكن لحل المشاكل والخلافات العالقة بينهم وبأقل الخسائر الممكنة وبشكل مرضي لجميع الاطراف(59)

الفرع الثاني: اسباب فشل ونجاح المفاوضات الدولية

ان نجاح وفشل المفاوضات الدولية يعتمد اساساً على ما تتضمنه من استراتيجيات متبعة ومنظمة من قبل الاطراف المتنازعة، اذ هناك امور كثيرة لها دور كبير في نجاح وفشل المفاوضات ، كما ان اتباع الاطراف لطرق معينة قد تؤدي بالمرحلة النهائية الى نجاح المفاوضات وحصاد ثمارها ، ولكن احياناً قد يؤدي تشدد بعض الدول وعدم تعاونها مع بعضها في اجراء الطرق المتبعة للمفاوضات الدولية الى فشلها وعدم وصول اطرافها الى بر الامان .

ومن الاسباب المهمة التي تؤدي الى فشل ونجاح المفاوضات هو وجود الارادة الكاملة لدى الاطراف المتنازعة في اللجوء للمفاوضات الدولية بغية حل النزاع القائم بينهم ، فوجود هذه الارادة عند طرف وغيابها عند الطرف الاخر يؤدي الى الحكم على المفاوضات بالفشل منذ بدايتها ، بينما توفر الارادة الكاملة لكلا الدولتان

من الامور التي تساعد على نجاح المفاوضات وذلك لتوافر عنصر حسن النية لديهما ورغبتهما في التعاون وتلافي وقوع او استمرار النزاعات المسلحة (60) ، كما يلعب عامل الوقت دور في نجاح وفشل المفاوضات ، اذ يفضل ان تحدد مدة زمنية معينة يتم اجراء المفاوضات الدولية خلالها مع امكانية تعديل هذه المدة او تمديدها اذا اقتضت الظروف الخاصة بالمفاوضات ، لانه في حالة تعيين فترة زمنية محددة لاجراء المفاوضات والالتزام بعدم تجاوزها من قبل الاطراف المتنازعة او عند ترك المفاوضات دون ان يتم تحديد فترة زمنية لاجراءها ، ففي كلا الحالتين يترك هذا الامر اثار سلبية على عملية التفاوض ، فقيام الاطراف بتعيين حد زمني للتفاوض قد يؤدي الى عرقلة المفاوضات وعدم الوصول الى نتيجة نهائية مرضية للاطراف المتنازعة وذلك لعدم وجود الوقت الكافي لاجراء المفاوضات الامر الذي يؤدي لتعقيد المفاوضات وعدم نجاحها لضيق الوقت المحدد لها ، اذ قد تتطلب بعض المفاوضات وقتاً ليس بالقصير لاجراءها لما تتضمنه من مسائل ومواضيع مهمة تتعلق بكلا الطرفين ، كالمفاوضات التي جرت عام 1934 بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة اليمن حول الحدود الفاصلة بينهما والتي كانت نتيجتها الفشل وذلك لضيق الوقت المحدد لانهاء المفاوضات دون التوصل الى اي نتيجة من عملية التفاوض .

كذلك نرى انه في الحالة الاخرى والمتعلقة بعدم تحديد فترة وترك الباب مفتوح لاجراء المفاوضات قد يؤدي ايظاً الى فشل المفاوضات وذلك لفقدانها لاهميتها وقيمتها نظراً لطول الفترة الزمنية التي استغرقتها اذ قد تفقد بمرور الوقت الغرض الذي عقدت اساساً من اجله (61) ، فالمفاضات وقد يتطلب نجاح المفاوضات الى ان يقدم كل طرف عدد من التنازلات من جانبه لصالح الطرف الاخر دون ان يكون هذا التنازل ماس بسيادة الدولة ، حيث تلعب التنازلات المتبادلة دوراً مهماً في عملية التفاوض (62) .

ويهدف التنازل من قبل طرف ما الى جعل الطرف الاخر يوافق على هذا العرض ويقدم تنازلات من جانبه لاجل نجاح المفاوضات والوصول الى حل مرضي لجميع الاطراف .

الا انه في حالات معينة قد تفشل المفاوضات وذلك في حالة عدم قيام الطرف الاخر بتقديم تنازل وذلك لعدم قدرته او تشدده وعدم موافقته اصلاً على هذا التنازل وهذا يدل على عدم وجود حسن النية لديه لانهاء النزاع القائم بينهم ، حيث يؤدي هذا التعقيد وعدم التنازل الى فشل المفاوضات اذ قد يتحول هذا

الفشل الى الانتقال لمرحلة النزاع المسلح بين الاطراف لعدم اتفاقهم على حل النزاع القائم بينهم (63) .

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة والتي حاولنا فيها ان نبين دور المفاوضات الدولية في حل النزاعات بين الدول خاصةً بعد تزايد الخلافات بين العديد من دول العالم وبشكل متسارع في السنوات الاخيرة مما نتج عنه اندلاع الكثير من الحروب فيما بينهم والتي كان لها أثر كبير على شعوبها ، بالاضافة الى توضيح اهم الطرق والاجراءات المتبعة في المفاوضات الدولية لغرض نجاحها .

وخلاصة القول ان اختيارنا لهذا الموضوع كان هدفه الرئيسي بيان دور واهمية المفاوضات الدولية كونها من انسب الحلول لمنع قيام نزاع اوحرب بين الدول ، والتي من الممكن لجميع الدول اتباعها دون ان تكون هناك حاجة لاستخدام حل الحرب والذي من غير الممكن اعتباره حلاً وانما بداية المشاكل والنزاعات بينه وبين الطرف الاخر وكذلك بداية الدمار والموت لامن واستقرار شعوبهم والذي يعتبر ايظاً من اكبر التهديدات للامن والسلم الدوليين .

وبعد ان استعرضنا في بحثنا هذا دور واهمية المفاوضات الدولية وتميزها عن الطرق السلمية الاخرى في حل النزاعات القائمة بين الدول ، توصلنا نتيجة ذلك الى عدد من النتائج والتوصيات والتي من شأنها ان تصب في مصلحة الانسان بالدرجة الاولى وهي:

1- تعتبر المفاوضات الدولية من افضل الطرق السلمية لحل النزاعات بين الدول لما لها في الوقت الحاضر من مكانة مهمة في القانون الدولي وكذلك تأثيرها المباشر والواضح على الدول في وقت كثرت فيه النزاعات بين دول العالم، حيث تعتبر هي اول وافضل طريق ممكن ان تلتجأ اليه الدول لغرض تسوية منازعاتها .

2- تأتي اهمية المفاوضات الدولية كونها تفتح المجال لتبادل وجهات النظر بين الدول الاطراف، حيث تكون كل الاوراق واضحة امام الجميع بغية الوصول الى حل يرضي كافة الاطراف المتنازعة .

3- تعد المفاوضات المباشرة افضل من المفاوضات غير المباشرة في كثير من الاحيان وذلك كونها تتضمن اللقاء المباشر بين الاطراف المتنازعة حيث تكون هناك فرصة في قيام كل طرف بطرح رأيه وبصورة واضحة ومباشرة من دون تدخل اي طرف ثالث من جهة اخرى سواء كانت دولة او منظمة .

4- تعد المفاوضات الثنائية اسرع في الوصول الى الحل من المفاوضات الجماعية وذلك كون المفاوضات الثنائية تقتصر على طرفين حيث تتحدد حينها الاراء والمقترحات بين جهتين فقط ، اما في المفاوضات الجماعية فتتسع دائرة النقاشات بين الاطراف المتنازعة ، اذ يبدي كل طرف رأياً والذي قد يكون مغايراً لرأي الطرف الاخر ، مما يتولد عن ذلك طول مدة المفاوضات وكذلك صعوبة الوصول الى تسوية مرضية لجميع الاطراف المتنازعة .

5- ان احاطة المفاوضات الدولية بالسرية التامة والذي يكون بناءاً على رغبة الدول المتنازعة يعتبر افضل من علنية المفاوضات ، حيث ان سرية المفاوضات تساهم في الاسراع للوصول الى حلول مرضية للاطراف المتنازعة ، اذ ان عامل السرية يساعد على عدم تدخل اي طرف ثالث في المفاوضات القائمة بين طرفي النزاع ، وكذلك يساعد ايظاً على عدم تأثر اي طرف بالاعلام الدولي او الرأي العالمي والذي قد يصدر وقت اجراء المفاوضات .

6- يجب على المنظمات العالمية وخاصة منظمة الامم المتحدة باعتبارها من اهم واكبر المنظمات الدولية ان تلزم الدول المتنازعة بضرورة الجنوح للمفاوضات الدولية لحل النزاع القائم بينهم تجنباً لتطور النزاع وتحوله الى حرب بين طرفي النزاع مما يؤثر ذلك على السلم والامن الدوليين التي تسعى المنظمة الى تحقيقه على المستوى العالمي .

7- يعتبر من اهم نتائج المفاوضات الدولية انها تؤدي الى الصلح بين الاطراف المتنازعة ، وهذا الامر يسهم بالتأكيد في عدم خوض الحرب بين طرفي النزاع ، والتي يكون تأثيرها الاول والاخير على شعوب الاطراف المتنازعة لما تحمله من ويلات واضرار وكوارث وخيمة وانتهاك كبير لحقوق الانسان .

8- من اجل نجاح المفاوضات الدولية ووصولها الى حل مرضي لجميع الاطراف ، نرى انه لاضير في قيام كل طرف اذا استدعى الامر بالتنازل عن بعض الامور والتي تسبب في عرقلة المفاوضات شريطة ان لايؤثر ذلك على سيادة شعوبها واراضيها .

9- عند مقارنة المفاوضات الدولية بالطرق السلمية الاخرى في بحثنا هذا ، نجد ان المفاوضات تعتبر من افضل الطرق السلمية في الوصول الى حلول مرضية بين الاطراف المتنازعة لما تتضمنه من امكانية اللقاء المباشر وعلى طاولة واحدة مع الطرف الاخر.

10- في حالة قيام نزاع او خلاف بين دولتين او اكثر فيجب على المنظمات الدولية الاسراع الى حل النزاع القائم من خلال دعوة كل طرف لطاولة المفاوضات الدولية ، حيث ان عامل الوقت وبطىء الاجراءات قد يسارع بتطور النزاع الى حرب بين الدولتين ، فلا زالت العديد من المنظمات تقف موقف المتفرج ازاء مايحصل من نزاعات وحروب بين العديد من دول العالم .

الهوامش

1- علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص 738 .

2- جابر ابراهيم الراوي ، المنازعات الدولية ، بغداد ، دار السلام ، 1978 ، ص 31 .

3- احمد مختار الجمل ، المفاوضات وادارة الازمات ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 16 ، العدد 107 ، 1992 ، ص 245 .

4- جهاد محمود عبد المبدي ، الجوانب القانونية للمفاوضات الدولية ، الطبعة الاولى ، 2019 ، دار علام للاصدارات القانونية ، القاهرة ، مصر ، ص 161 .

5- عبد الحكيم ضو زامونة ، المفاوضات الدولية ، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية والقانونية ، جامعة المرقب ، كلية القانون ، ليبيا ، المجلد 3 ، العدد 1 ، 2015 ، ص 197 .

6- المادة (33) ، الفصل السادس ، حل المنازعات حلاً سلمياً ، ميثاق منظمة الامم المتحدة ، 1945 .

7- المادة (35) ، الفصل السادس ، حل المنازعات حلاً سلمياً ، ميثاق منظمة الامم المتحدة ، 1945 .

8- محمد بو سلطان ، مبادىء القانون الدولي العام ، الجزء الثاني ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص 213 .

9- سامر عياش عبد ، المفاوضات في تسوية نزاعات العقود النفطية (دراسة تاريخية) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 2 ، السنة 6 ، العدد 20 ، 2013 ، ص 107 .

10- ابراهيم مصطفى ابراهيم المهندز ، رسالة ماجستير بعنوان (تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية) ، الاكاديمية الليبية ، مصراته ، قسم العلوم السياسية ، ليبيا ، ص 36 .

11- سنان عبدالله حسن الدعيس ، دور المفاوضات في حل منازعات الحدود الدولية (دراسة تطبيقية لتسوية النزاع الحدودي بين اليمن والسعودية) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2009 ، ص 252 .

12- شارل روسو ، القانون الدولي العام ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1987 ، ص 39 .

13- بشير جمعة عبد الجبار ، مبدأ التفاوض في العلاقات الدولية ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، 2018 ، جامعة ديالى ، ص 82 .

14- شارل روسو ، مصدر سابق ، ص 39 .

15- احمد محمود جمعة ، دبلوماسية المفاوضات والمؤتمرات الدولية ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2021 ، ص 241 .

16- سنان عبدالله حسن الدعيس ، مصدر سابق ، ص 254 .

17- سيد محمد علام ، دور مجلس الامن في ظل نظام عالمي جديد ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة بني سويف ، مصر ، 2011 ، ص 51 .

18- اتفاقية اوسلو : وهي اتفاقية سياسية وقعت وبحضور دولي منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مع اسرائيل بتاريخ 13 ايلول عام 1993 وكان هدف الاتفاقية انهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة وقد انشأت بموجب الاتفاقية السلطة الفلسطينية .

19- السيد عليوة ، ادارة الصراعات الدولية (دراسة في سياسات التعاون الدولي) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1987 ، ص 67 .

20- قرار مجلس الامن الدولي رقم 1680 : وهو قرار صادر من مجلس الامن الدولي في عام 2006 وشجع فيه الحكومة السورية على التجاوب مع الحكومة اللبنانية لغرض تحديد الحدود المشتركة بين البلدين في المناطق المتنازع عليها كما نص القرار على ضرورة اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما .

21- السيد امين شلبي ، في الدبلوماسية المعاصرة ، دار نشر عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1997 ، ص 236 .

22- ابراهيم احمد الياس ، القانون الدولي العام ، دار مصر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 2019 ، ص 56 .

23- احمد ابو الوفا ، المفاوضات الدولية (دراسة لجوانبها القانونية في القانون الدولي والشريعة الاسلامية) ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2014 ، ص 79 .

24- مناد فتيجة ، ماهية المفاوضات الدولية ، مجلة منازعات الاعمال ، العدد 30 ، 2018 ، ص 162 .

25- المادة (33) الفقرة (1) ، الفصل السادس ، حل المنازعات حلاً سلمياً ، ميثاق منظمة الامم المتحدة ، 1945 .

26- ماجد ابراهيم علي ، قانون العلاقات الدولية (دراسة في اطار النظام القانوني الدولي والتعاون الدولي الامني) ، شركة مطابع الطوبجي ، 2003 ، ص 137 .

27- لجنة التحقيق الخاصة : وهي لجنة شكلت عام 1947 من قبل منظمة الامم المتحدة من اجل دراسة الوضع في فلسطين .

28- المواد (2-8) من اتفاقيتي لاهاي للتسوية السلمية للمنازعات الدولية لسنة 1899 وسنة 1907 .

29- سعد حقي توفيق ، مبادىء العلاقات الدولية ، دار وائل للنشر ، 2000 ، ص 367 .

30- يخلف توري ، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2018 ، ص 295 .

31- معاهدات لوكارنو : وهي معاهدة سياسية تتضمن سبع اتفاقيات اوروبية وبدأت عام 1925 ، وسعت من خلالها القوى الاوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الاولى الى تأمين وتسوية الوضع الاقليمي بعد الحرب ، ميثاق التحكيم : وهو ميثاق تم عقده عام 1928 من اجل تسوية الخلافات الدولية وتوطيد دعائم السلام العالمي .

32- ايمان لكبير ، الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016 ، ص 52 .

33- عبد الحميد العوض القطيني محمد ، الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي ، اطروحة دكتوراه ، جمهورية السودان ، جامعة شندي ، كلية الدراسات العليا ، 2016 ، ص 187 .

34- قضية طابا : وهو نزاع بين كل من مصر واسرائيل بدأ عام 1982 حول طابا (وهي مدينة مصرية تتبع محافظة جنوب سيناء) ، حيث كان هناك نزاع بين

الطرفين حول هذه المدينة والذي استمر لفترة من الزمن الى ان تم موافقة الطرفين على قبول التحكيم الدولي ، حيث اعلنت هيئة التحكيم الدولية في عام 1988 ان طابا ارض مصرية .

35- ماجد ابراهيم علي ، مصدر سابق ، ص 141 .

36- قضية مضيق كورفو : وهي اول قضية قانونية عرضت امام محكمة العدل الدولية في عام 1947 بين كل من البانيا والمملكة المتحدة وتتعلق بمسؤولية الدول عن التلوث البحري ومبدأ المرور البري للسفن ، حيث اصدر محكمة العدل الدولية قرارها والذي كان ملزم للطرفين والقاضي بدفع البانيا تعويضات مالية للمملكة المتحدة .

37- محكمة العدل الدولية : وهي الجهاز القضائي الرئيسي في منظمة الامم المتحدة وتتولى المحكمة الفصل في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول طبقاً لاحكام القانون الدولي .

38- المادة (1) الفقرة (1) ، الفصل الاول ، مقاصد الهيئة ومبادئها ، ميثاق منظمة الامم المتحدة ، 1945 .

39- المادة (33) ، الفصل السادس ، حل المنازعات حلاً سلمياً ، ميثاق منظمة الامم المتحدة ، 1945 .

40- المادة (35) ، الفصل السادس ، حل المنازعات حلاً سلمياً ، ميثاق منظمة الامم المتحدة ، 1945 .

41- احمد ابو الوفا ، مصدر سابق ، ص 22 .

42- سنان عبدالله حسن الدعيس ، مصدر سابق ، ص 218 .

43- صالح مهدي العبيدي ، المنازعات الدولية ووسائل حلها سلمياً ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1987 . ص 10 .

44- وسام صالح عبد الحسين الربيعي ، دور المفاوضات في تعزيز السلم الدولي ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، المجلد 1 ، العدد 20 ، 2015 ، ص 442 .

45- قرار مجلس الامن الدولي في منظمة الامم المتحدة رقم (986) 14 نيسان 1995 والخاص بمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) في العراق .

46- سليني محمد الصغير ، حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية (المفاوضات نموذجاً) ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، المجلد (5) ، العدد (2) ، 2020 ، الجزائر ، جامعة يحيى فارس بالمدية ، ص 133 .

47- عمر سعد الله ، القانون الدولي لحل المنازعات ، ط 2 ، دار هومة ، الجزائر ، 2014 ، ص 69 .

48- مقال حول البرنامج النووي الايراني ، منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، 2015 ، على الموقع : www.aljazeera.net

49- مقال بعنوان (ايران والسعودية تؤكدان على تفعيل اتفاقية التعاون الامني بينهما) ، منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، 2023 ، على الموقع : www.rudawarabia.net

50- المادة (33) ، الفصل السادس ، حل المنازعات حلاً سلمياً ، ميثاق منظمة الامم المتحدة ، 1945 .

51- قرار مجلس الامن الدولي في منظمة الامم المتحدة رقم (498) بتاريخ 18 كانون الاول 1981 .

52- المادة (52) ، الفصل الثامن ، التنظيمات الاقليمية ، ميثاق منظمة الامم المتحدة ، 1945 .

53- المادة (24) من ميثاق منظمة الدول الامريكية ، 1948 .

54- المادة (5) من ميثاق جامعة الدول العربية ، 1945 .

55- انعام عبد العظيم شاهين ، موقف محكمة العدل الدولية من النزاع القطري البحريني حول جزر حوار 1991-2001 (دراسة تاريخية) ، مجلة الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، العدد 26 ، 2019 ، ص 443 .

56- ابراهيم مصطفى ابراهيم المهندز ، مصدر سابق ، ص 35 .

57- المادة (6) من اتفاقية جنيف الاولى 1949 لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان لعام 1949 .

58- المادة (7) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949 .

59- المادة (8) من اتفاقية لاهاي للتسوية السلمية للمنازعات الدولية لعام 1907 .

60- احمد ابو الوفا ، مصدر سابق ، ص 61 .

61- عدنان السيد حسين ، عصر التسوية السياسية (سياسة كامب ديفيد وابعادها الاقليمية والدولية) ، دار النفائس ، بيروت ط 1 ، 1990 ، ص 242 . .

62- ايمن محمد محمد احمد حسين ، الوسائل الدبلوماسية والسياسية ودورها في تسوية النزاعات المسلحة الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة شندي ، السودان ، 2017 ، ص 36 .

63- صالح يحيى الشاعري ، تسوية النزاعات الدولية سلمياً ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط 1 ، 2006 ، ص 30 .

المصادر:

اولاً: الكتب المتخصصة :

1 - احمد محمود جمعة، دبلوماسية المفاوضات والمؤتمرات الدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2021 .

2 - السيد امين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة ، دار نشر عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1997.

3 - ابراهيم احمد الياس، القانون الدولي العام ، دار مصر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 2019 .

4 - احمد ابو الوفا، المفاوضات الدولية (دراسة لجوانبها القانونية في القانون الدولي والشريعة الاسلامية) ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2014 .

5 - السيد عليوة ، ادارة الصراعات الدولية (دراسة في سياسات التعاون الدولي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987 .

6 - جابر ابراهيم الراوي، المنازعات الدولية، بغداد، دار السلام ، 1978 .

7 - جهاد محمود عبد المبدي، الجوانب القانونية للمفاوضات الدولية ، الطبعة الاولى، 2019، دار علام للاصدارات القانونة ، القاهرة ، مصر.

8 - سعد حقي توفيق، مبادىء العلاقات الدولية، دار وائل للنشر ، 2000 .

9 - شارل روسو، القانون الدولي العام، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1987 .

10 - صالح مهدي العبيدي، المنازعات الدولية ووسائل حلها سلمياً ، مطبعة التعليم العالي، بغداد ،1987.

11 - صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2006 .

12 - علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر ، 1999 .
13 - عمر سعد الله، القانون الدولي لحل المنازعات، ط 2، دار هومة، الجزائر ، 2014 .
14 - عدنان السيد حسين، عصر التسوية السياسية (سياسة كامب ديفيد وابعادها الاقليمية والدولية)، دار النفائس، بيروت ط 1 ، 1990 .
15- ماجد ابراهيم علي ، قانون العلاقات الدولية (دراسة في اطار النظام القانوني الدولي والتعاون الدولي الامني) ، شركة مطابع الطوبجي ، 2003 .
16- محمد بو سلطان ، مبادىء القانون الدولي العام ، الجزء الثاني ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 1999 ..
ثانياً : الاطاريح والرسائل الجامعية :
17 - ابراهيم مصطفى ابراهيم المهندز ، رسالة ماجستير بعنوان (تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية)، الاكاديمية الليبية، مصراته، قسم العلوم السياسية، ليبيا .
18 - ايمان لكبير ، الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية، رسالة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016 .
19- ايمن محمد محمد احمد حسين، الوسائل الدبلوماسية والسياسية ودورها في تسوية النزاعات المسلحة الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة شندي ، السودان ، 2017 .
20- سنان عبدالله حسن الدعيس، دور المفاوضات في حل منازعات الحدود الدولية (دراسة تطبيقية لتسوية النزاع الحدودي بين اليمن والسعودية)، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2009 .
21 - سيد محمد علام، دور مجلس الامن في ظل نظام عالمي جديد، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة بني سويف ، مصر ، 2011 .
22 - عبد الحميد العوض القطيني محمد، الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي، اطروحة دكتوراه، جمهورية السودان، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا، 2016 .

ثالثاً :المجلات العلمية
23 - احمد مختار الجمل ، المفاوضات وادارة الازمات ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 16 ، العدد 107 ، 1992 .
24 - انعام عبد العظيم شاهين ، موقف محكمة العدل الدولية من النزاع القطري البحريني حول جزر حوار 1991-2001 (دراسة تاريخية)، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، العدد 26 ، 2019 .
25- بشير جمعة عبد الجبار ، مبدأ التفاوض في العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السابع، العدد الثاني ، 2018 ، جامعة ديالى .
26- سامر عياش عبد ، المفاوضات في تسوية نزاعات العقود النفطية (دراسة تاريخية)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 2 ، السنة 6، العدد 20 ، 2013 .
27 - سليني محمد الصغير ، حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية (المفاوضات نموذجاً) ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد (5) ، العدد (2)، 2020 ، الجزائر ، جامعة يحيى فارس بالمدية .
28 - عبد الحكيم ضو زامونة ، المفاوضات الدولية ، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية والقانونية ، جامعة المرقب ، كلية القانون، ليبيا ، المجلد 3 ، العدد 1 ، 2015 .
29 - مناد فتيجة ، ماهية المفاوضات الدولية، مجلة منازعات الاعمال ، العدد 30 ، 2018 .
30 - يخلف توري ، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2018 .
31 - وسام صالح عبد الحسين الربيعي ، دور المفاوضات في تعزيز السلم الدولي ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، المجلد 1 ، العدد 20 ، 2015 .
رابعاً: المعاهدات والاتفاقات الدولية :
32- ميثاق منظمة الامم المتحدة
33- قرارات مجلس الامن الدولي
34- اتفاقيتي لاهاي للتسوية السلمية للمنازعات الدولية لسنة 1899 وسنة 1907 .
35 - ميثاق منظمة الدول الامريكية ، 1948 .

36 - ميثاق جامعة الدول العربية ، 1945 .
37 - اتفاقية جنيف الاولى 1949 لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان لعام 1949 .
38 - اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949 .
خامساً // المواقع الالكترونية :
39 - مقال حول البرنامج النووي الايراني، منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، 2015 ، على الموقع :
www.aljazeera.net
40- مقال بعنوان (ايران والسعودية تؤكدان على تفعيل اتفاقية التعاون الامني بينهما) ، منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، 2023 ، على الموقع
www.rudawarabia.net

The role of international negotiations as one of the peaceful ways to resolve disputes between countries

Samar Abdullah Huwaidi

College of Science - Al-Muthanna University

samar.abdullah @mu.edu.iq

Keywords: negotiations, conflicts, peaceful methods

Summary:

International negotiations are considered one of the most important peaceful ways and means to resolve conflicts that arise between states for political or economic reasons. In this research, we have tried to clarify this peaceful method and show the extent of its effectiveness at the level of international law after it was referred to and confirmed by many international conventions, including the United Nations Charter, where international negotiations contributed to resolving many outstanding issues in the international community in order to avoid turning it into war and armed conflict. between countries, and through what we observe at the present time that there are many differences and conflicts between countries, so it has become imperative for international organizations, including the United Nations, to oblige countries to resolve their disputes by peaceful means, including the method of international negotiations instead of using war as a way to solve them, this war that It would help to cause destruction to the world's population, so we will try in this research to explain the role of international negotiations as a peaceful way to resolve disputes between countries